المبحث الثانى
آثار عملية غسل الأموال

تمهيد :

تشـــكل عمليات غسل الأموال خطراً حقيقياً، وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى تزايد هذه المخاطـــر علـــى اقتصـــاديات الدول النامية خاصة. حيث ترتب هذه العمليات آثار سلبية على التنمـــية الاقتصـــادية والاجتماعـــية بما تؤدى إليه من اهتزاز الثقة فى دعائم الاقتصاد القومى والقيم الاجتماعية السائدة وتنعكس بالتالى على النظام السياسى[1].

ونتناول الآثار السلبية لعمليات غسل الأموال من خلال المطالب التالية :

- المطلب الأول: الآثار الاقتصادية.
- المطلب الثانى: الآثار الاجتماعية.

(١) يذهـــب الـــبعض إلى أن حجـــم التأثيرات التى تتركها عمليات غسل الأموال على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يتوقف على عدة عوامل :-
- حركة الأموال غير الشرعية فى حالة الخروج من الدولة أو الدخول إليها والأثر الصافى لهذه التحركات.
- مصدر الأموال غير الشرعية وهل هى ناشئة عن نشاط المخدرات، الفساد، التهرب الضريبى ...إلخ.
- درجـــة التطور فى الدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وطبيعة السياسات الاقتصادية والتجارية، وطبيعة الأوضاع القانونية والتنظيمية من حيث نظرتها إلى عمليات غسل الأموال.
- طبيعة القطاع الاقتصادى الذى تذهب إليه هذه الأموال وهل تذهب إلى مجالات استثمار حقيقية أو تظل فى صورة ودائع .. انظر د/ السيد أحمد عبدالخالق، المرجع السابق، ص٢٠ ومابعدها.

المطلب الأول
الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال

تمهيد :

تتعارض عمليات غسل الأموال مع التنمية الاقتصادية والمالية السليمة وأن تحقيق الكفاءة للقطاع المالى بالدولة يستلزم ضرورة مكافحة عمليات غسل الأموال ويكون هذا السلوك أكثر ضرورة مع انتهاج الدولة لسياسات تحرير التجارة وإقامة الأسواق المشتركة، وأن الأحجام عن اتخاذ إجراءات المكافحة يؤدى إلى تأثيرات ضارة على الاقتصاد القومى من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية[1].

ونعرض للتأثيرات السلبية لعمليات غسل الأموال على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومفرداتها.

أولاً : أثر غسل الأموال على الدخل القومى :

تمثل الأموال المستخدمة فى عمليات غسل الأموال، استقطاعات من الدخل القومى ونزيفاً للاقتصاد القومى لصالح الاقتصاديات الخارجية. كما تحرم الاقتصاد الوطنى من القيمة المضافة إلى الدخل وما ترتبط بها من مؤشرات تحسين المستوى الاقتصادى.

تؤدى عمليات غسل الأموال إلى إضعاف قدرة الدولة على استخدام السياسات المالية فى توزيع الدخل القومى بشكل يحفظ الاستقرار الاجتماعى وهو ما يؤدى إلى تهديد للمراكز النسبية لمكتسبى الدخول فى المجتمع ويرتب نوع من التوزيع العشوائى للدخل القومى، تصاحبه زيادة فى الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى المجتمع ولتفادى سوء توزيع الدخل تقوم الدولة بصرف تعويضات وإعانات فى شكل الدعم لبعض السلع والخدمات[2].

---

(١) تذهب بعض الاتجاهات إلى عدم الحاجة إلى مكافحة عملية غسل الأموال، وترى لهذه العمليات آثاراً إيجابية، تتماثل مع ما للاقتصاد الخفى من إيجابيات خاصة فى حالة اتخاذ هذه العمليات للصورة العينية بشراء السلع أو إقامة شركات استثمارية، ويضيف أننا بحاجة إلى رؤوس الأموال للتنمية الاقتصادية لتوفير أعباء الملاحقة. للمزيد عن هذه الحجج وتفصيلاتها انظر مركز بحوث الشرطة، الدراسة السابق الإشارة إليها، ص٦٩ ومابعدها، وفى ذات المعنى انظر حسن محمد العيوطى، المرجع السابق، ص٦٩؛ و د/ حمدى عبدالعظيم، المرجع السابق، ص١٧٦؛ د/ محمد إبراهيم السقا: الاقتصاد الخفى فى مصر، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٩٦، ص٥٤-٧٢.

(٢) لواء / محمد عبداللطيف فرج، المرجع السابق، ص١٠١؛ وانظر د/ عبدالعزيز السودانى: محددات نفقات الأمن الداخلى، دراسة تحليلية، مؤتمر السياسات الاقتصادية لمصر فى التسعينات، الجمعية المصرية للاقتصاد، ديسمبر ١٩٩٠، ص٨٧١.

تدهور نمط توزيع الدخل القومى يؤثر على مستوى الاستهلاك الفردى ومن ثم التأثير سلباً على معدل الادخار المحلى خصوصاً وأن ازدياد حجم الأعمال غير الشرعية يرتفع تأثيره السلبى على الادخار عن تلك الآثار الإيجابية، ويؤدى خروج الأموال غير المشروعة للخارج إلى نقص للمدخرات المحلية وعدم الوفاء باحتياجات الاستثمار واتساع الفجوة التمويلية، كما أنه فى حالة استخدام الصورة العينية لغسل الأموال من خلال اقتناء الذهب والتحف والسلع مرتفعة الثمن تتجه الأموال إلى تيار الاستهلاك، ومن ثم يمكن القول بوجود علاقة عكسية بين غسل الأموال والادخار المحل[1] إلى جانب ما قد يسببه سلوك غسل الأموال من إحباط للمستثمرين الجادين يدفعهم إلى توظيف أعمالهم فى الخارج. ويصبح الكل متجهاً نحو الخارج ــ كالقطيع الذى يتحرك بدافع الغريزة ــ بحثاً عن الأمان وكذلك الربح[2].

وقد ذكر صندوق النقد الدولى أن ما بين ٨٠%-١٠٠% من الأموال التى أقرضتها البنوك الأمريكية للدول النامية كانت تعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة وسويسرا وتودع فى بنوكها بحسابات شخصية لمسئولين من تلك الدول بالإضافة إلى الإسراف فى استخدام واستغلال هذه الأموال[3].

وتشير دراسة تطبيقية أجراها "باستور" عام ١٩٩٠ إلى أن هروب رأس المال من دول أمريكا اللاتينية بلغ ١٥١ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٥. ويمثل هذا الرقم ٤٠% من إجمالى الدين الخارجى القائم على هذه الدول وإن كانت، هذه النسبة أعلى فى حالة فنزويلا حيث تبلغ ١٣٢%، وفى المكسيك يمكن تحقيق معدل نمو يتراوح ما بين ٢%-٤% إذا ما توقفت حركة هروب رأس المال منها أى الاحتفاظ بهذه المخدرات فى الداخل.

وعن مشكلة غسل الأموال فى المكسيك يذكر أن أحد الأساليب الأكثر تفضيلاً مايزال يتمثل فى تهريب العملة إلى الخارج جنباً إلى جنب مع التحويلات الإلكترونية وتحويلات بنك المكسيك والسوق الموازية لتجارة عملة البيزو، ويظل الفساد هو المعوق الرئيسى لجهود المكسيك الرامية إلى مكافحة غسل الأموال.

---

(١) د/ فؤاد مرسى: الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠، ص٢٨٠. د/ خالد سعد زغلول: ظاهرة غسل الأموال وأثرها على الاقتصاد الوطنى، حلقة نقاش عقدتها مجلة الحقوق جامعة الكويت، بتاريخ ١٠/٤/١٩٩٨م، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد الثالث، السنة الثانية والعشرين ص٢٤٧.

(٢) د/ السيد أحمد عبدالخالق، المرجع السابق، ص٢٣.

(٣) د/ سيد شوربجى عبدالمولى، المرجع السابق، ص٣٢٧ ومابعدها.

تـؤدى عملـيات غسل الأموال إلى إفساد مناخ الاستثمار حيث يعمل أصحاب الدخول غـير الشـرعية إلـى تفويـض مجموعة العوامل المهيئة للاستثمارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعـية وتشـيع الفساد فى هذه الهياكل. ولاشك أن انتشار الفساد السياسى والإدارى وما يصـحبه من عمليات غسل للأموال يؤثر سلباً على مركز الدولة وسمعتها أمام الهيئات الدولية المانحـة للمسـاعدات والقـروض ويجعـل الدول الكبرى الغنية تعزف عن أن تمد يد العون والمسـاعدة للدول النامية تطبيقاً لذلك قال جيمس بيكر حينما كان وزيراً للخزانة الأمريكية فى الاجـتماع المشـترك للصندوق والبنك الدوليين فى سيول ١٩٨٥ "ليس من المعقول أن تطلب الدول النامية الدعم والاقتراض من المصادر الرسمية والخاصة، بينما تنساب الأصول المحلية فـى الاتجـاه الآخـر. فـرأس المال الهارب ينبغى عكس اتجاهه، إذا كان هناك ثمة أمل فى الحصول على تمويل إضافى حقيقى أو بالدين. وإذا كان أبناء الوطن ليس لديهم ثقة فى بلدهم، فما بال الآخرين[1].

يسهم غسل الأموال فى خفض العائدات التى تحصل عليها الدولة من إيراداتها السيادية بما يؤدى إلى تفاقم العجز فى الموازنة العامة. وتتحقق هذه النتيجة أى كانت مصادر الحصول علـى الأمـوال غـير المشروعة ـ تجارة المخدرات ـ فساد ـ تهريب ضريبى. ويدفع هذا الوضـع الدولـة إلـى الإصدار النقدى الجديد دون أن يقابله زيادة حقيقة فى الإنتاج مما يعنى توليد ضغوط تضخمية متزايدة.

ثانياً : أثر غسل الأموال على أدوات السياسة النقدية :

تؤدى عمليات غسل الأموال إلى آثار سلبية عديدة على المتغيرات النقدية :

١- سعر الصرف :

يترتـب علـى زيـادة الطلـب علـى العملات الأجنبية التى يتم تحويل الأموال غير المشروعة إليها سواء بقصد الإيداع فى البنوك الخارجية. وقد تلجأ الدولة التى تعانى من غسل الأمـوال إلـى تعويم عملتها بقصد جذب رؤوس الأموال الأجنبية للدخول إليها وكذلك تشجيع مواطنيها خارج الحدود للدخول بما فى حوزتهم من النقد الأجنبى.

(١) انظر د/ السيد أحمد عبدالخالق، المرجع السابق، ص٢٥.

وتــؤدى زيادة التدفقات من النقد الأجنبى إلى زيادة الطلب على النقد المحلى مما يدفع فــى اتجاه رفع سعر الصرف للعملة المحلية بأكثر من قيمتها الحقيقة. كذلك يشكل ارتفاع سعر العملة الوطنية عائقاً أمام المقدرة التنافسية فى مواجهة السلع الأجنبية[١].

٢ – سعر الفائدة :

يولــد خــروج الأمــوال بقصد الغسل بكميات كبيرة ضغوطاً للعمل على زيادة أسعار الفــائدة من أجل جذب الأموال من مصادر محلية أو حتى من مصادر أجنبية. هذا الارتفاع فى أســعار الفــائدة يسهم فى تغذية ارتفاع معدلات التضخم. وقد يؤدى إلى تداعيات خطيرة على الاقتصــاد القومــى ككــل خاصة الاستثمار إذ أن ارتفاع أسعار الفائدة تمثل أحد العقبات ضد الاســتثمار. وعــدم اليقيــن والــتأكد مما يشكل ايضاً عقبة أمام الاستثمارات ويضعف الدافع إليها[٢].

٣ – القاعدة النقدية :

وتــؤدى عملــيات غسل الأموال إلى حدوث ضغوط تضخمية داخل الاقتصاد الوطنى وتدهــور القــوة الشــرائية للنقود وانخفاض قيمة العملة الوطنية، فتزايد نشاط عمليات غسل الأمــوال يؤثــر على السياسة النقدية من خلال احتياطيات البنوك والنقود السائلة التى يفترض أنهــا تحــت تحكم وسيطرة البنوك المركزية، وبما أن نسبة النقود السائلة المستخدمة فى غسل الأمــوال تعتــبر مرتفعة، فإن سياسة البنك المركزى ليس لها أى تأثير مباشر على ذلك الجزء من القاعدة النقدية[٣].

---

(١) لواء / محمد عبداللطيف فرج، المرجع السابق، ص١٠٢؛ د/ سيد شوربجى عبدالمولى، المرجع السابق، ص ٣٣٧؛ وانظــر حســن محمــد العيوطى، المرجع السابق، ص٧٤ ومع ذلك يذهب البعض إلى القول أن خفض قيمة العملة قد يحقق فوائد للاقتصاد، إلا أن الواقع أنه طالما أن الاقتصاد هو اقتصاد استيراد على نحــو غالــب فإن الانخفاض يكون باهظ التكلفة بالنسبة له. إذ يعمل على ارتفاع قيمة السلع والخدمات المستوردة مقومة بالعملة المحلية، هذا الارتفاع يدفع إلى ارتفاع تكلفة الأسعار فى الداخل. انظر د/ السيد أحمد عبدالخالق، المرجع السابق، ص٣٥.

(٢) مركز بحوث الشرطة، الدراسة السابق الإشارة إليها، ص٧٩ ومابعدها.

(٣) د/ محمد إبراهيم السقا، المرجع السابق، ص٦٨.

ثالثاً : تأثير غسل الأموال على النشاط المصرفى :

تـــؤدى البـــنوك دوراً هامـــاً فى تسهيل عمليات غسل الأموال، وفى مقابل ذلك تعانى السياسة المصرفية ونشاطات البنوك من سلبيات هذه العمليات.

١- تفشى ظاهرة الفساد داخل البنوك :

تســـاهم أنشـــطة غسل الأموال فى تفشى الفساد فى أجزاء من النظام المالى وتضعف سيطرة البنوك، فإذا أصاب الفساد مديرى البنوك بسبب المبالغ الضخمة الخاصة بهذه الأنشطة فـــإن الســـلوك المناهض للسوق المالية يمكن أن يمتد إلى مجالات عمل غير تلك التى ترتبط مباشـــرة بغســـل الأموال مما يخلق المخاطر بالنسبة لأمن البنوك وسلامتها والمشرفون عليها حيث يتعرضون للتهديد(١).

٢- تزايد وانتشار المحميات المصرفية التى تقوم بغسل الأموال :

فـــى سويسرا حوالى ١٤٧٠٠ بنك يقوم نشاطها بتسهيل عمليات غسل الأموال وتمويل نشـــاط تجـــارة السلاح والاحتفاظ بثروات السياسيين والمسئولين المهربة ويعمل بها ٤٠% من ســـكان الدولـــة الـــتى يوجـــد فيها مكاتب خاصة لاسترداد الأموال المغسولة مقابل ٢٥% من القيمة(٢).

٣- تجاوز قواعد الائتمان فى المعاملات المصرفية :

فمـــع تـــزايد الأموال المغسولة لدى البنوك أدى ذلك إلى منح القروض دون ضوابط وانتشار قروض المجاملة والتى كانت أحد أسباب إفلاس العديد من البنوك.

رابعاً : تأثير غسل الأموال على العلاقات الدولية :

١- غسل الأموال والمخاطر الدولية :

إن اتخـــاذ دولـــة ما مكاناً لغسل الأموال عرضة لاتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية الضـــارة بها، باستخدام عقوبات تجارية ضد الدولة أو الدول التى تفتح اقتصادها أمام مثل هذا الـــنوع مـــن الممارســـات. مـــثل تجميد أرصدة الدولة. فرض قيود على صادراتها وإيراداتها

(١) مركز بحوث الشرطة، الدراسة السابقة، ص٧٣.
(٢) د. حمدى عبدالعظيم: غسل الأموال، مرجع سابق، ص٧٩.

والاستثمارات فيها أو غزو الدول مصدر الأفعال الإجرامية. كما فعلت أمريكا بالنسبة لبنما والقبض على نوريجا وكما حدث مع هايتى[1].

٢- غسل الأموال والمديونية الدولية :

يؤدى خروج رأس المال بقصد الغسل إلى حرمان الاقتصاد من النقد الأجنبى الذى تكون الدولة فى أشد الحاجة إليه، وتضطر الدولة إلى أن تلجأ إلى الاقتراض من السوق النقدية الدولية، ولاشك أن استمرار عمليات غسل الأموال يؤدى إلى استنزاف الموارد المتاحة من النقد الأجنبى ــ مرة أخرى ــ ومن ثم تلجأ الدولة نحو المزيد من عملية الاقتراض الأجنبى خاصة أن انتشار عمليات غسل الأموال تجعل الاستثمارات الأجنبية تحجم عن دخول الاقتصاد[2].

(١) د/ السيد أحمد عبدالخالق، المرجع السابق، ص٣٢.
(٢) د/ سيد شوربجى عبدالمولى، المرجع السابق، ص٣٤٣.

المطلب الثانى
الآثار الاجتماعية لغسل الأموال

تمهيد :

تؤدى عمليات غسل الأموال إلى التأثير على النسق الاجتماعى فى الدولة. وتؤدى إلى خلل فى التوازن الاجتماعى وانعدام القيم والروابط بين أفراد وطبقات المجتمع. وتبرر الآثار السلبية لعمليات غسل الأموال من خلال التأثيرات التالية :

أولاً : عمليات غسل الأموال والتوازن الاجتماعى :

سبق أن أوضحنا أن لتوزيع الدخل فى ظل عمليات غسل الأموال العديد من الآثار السلبية تمثلت فى اختلال الهيكل الاجتماعى وتزايد حدة مشكلة الفقر. حيث يؤدى غسل الأموال فى الداخل أو الخارج إلى تشويه هيكل توزيع الدخول فى المجتمعات والاقتصاديات التى تنتشر فيها مثل هذه العمليات، إذ أن آلية الغسل تخلص إلى نقل الدخول من بعض الفئات الاجتماعية للبعض الآخر. كلما ازداد حجم عمليات غسل الأموال كلما أدى ذلك إلى تعمق الاختلال فى هيكل توزيع الدخول. فبداية أن غسل الأموال فى الداخل يؤدى إلى سحب جزء من دخول الفئات المحدودة الدخل ــ ولو أن هذا قد يكون قليلاً على مستوى الفرد إلا أن انتشاره يؤدى إلى تجميع مبالغ كبيرة ــ بالإضافة إلى الفئات الثرية وتحويله لصالح فئة طفيلية تتغذى على دم شعوبها بلا رحمة ولا هوادة.

ويؤدى ذلك ــ لا شك ــ إلى خلق نوع من عدم التوازن الاقتصادى الذى يؤدى بدوره إلى عدم توازن اجتماعى حيث تستطيع بعض الأنشطة تركيم ثروات فى حين لا يستطيع البعض الآخر[1].

وتشير الإحصاءات المتاحة[2]، إلى تدنى مستوى المعيشة والدخل فى دول العالم حيث يتربع ٢٠% من سكان العالم الأغنياء على قمة سلم الغنى يحصلون على ٨٣% من الدخل العالمى فى الوقت الذى يحصل فيه ٢٠% من السكان القابعين فى قاع السلم العالم على ١,٥%

---

(١) مركز بحوث الشرطة، الدراسة السابقة، ص ، د/ سمير شوربجى عبدالمولى، المرجع السابق، ص٣٤٨؛ د/ السيد أحمد عبدالخالق، المرجع السابق، ص٣٧.

(٢) صلاح الدين حافظ: بؤس الفقراء وحلم العدل الاجتماعى، الأهرام ١٩٩٥/٢/١٥.

مـــن إجمالى الدخل العالمى وتشير التقديرات إلى وجود ٥٠٠ مليون نسمة يعانون من الجوع بصورة مستمرة.

ثانياً : غسل الأموال وزيادة معدل الجريمة :

توجـــد علاقـــة وثـــيقة بيـــن غســـل الأموال والجريمة بصفة عامة. فبداءة فالأنشطة الإجرامـــية تمثل المصدر الأساسى للأموال غير الشرعية المطلوب غسلها. وعلى جانب آخر، كلمـــا أزداد غســـل الأموال، فإنه يوفر دافعاً قوياً لاستمرار العمليات الإجرامية. ويوفر المال الـــلازم لـــتمويل الأنشطة غير المشروعة. ومتى تحقق هذين العاملين توغلت الجريمة والفساد فـــى مجتمع، وإذا كانت عمليات غسل الأموال تغذى الجريمة من خلال التغذية المرتدة، فماذا يعـــنى انتشـــار تجـــارة المخدرات فى مجتمع ؟ ألا يؤدى ذلك إلى خلق مجتمع أو على الأقل شريحة اجتماعية مغيبة فاقدة الوعى، تدفع للتورط فى السعى إلى التربح بدلاً من المشاركة فى الأنشطة الإنتاجية[١].

ثالثاً : غسل الأموال والقيم الأخلاقية :

وتســـاهم عملـــيات غســـل الأموال فى شيوع ظاهرة تحدى القانون وروح التمرد لدى الشباب والاستهانة بالسلطة الشرعية وعدم الرغبة فى التمسك بالأنظمة والقوانين المعمول بها نتـــيجة عدم التوازن الاقتصادى والاجتماعى. وتبعاً لذلك تتعدم الروح الجماعية وتبرز الروح الفـــردية الأنانـــية والـــتفكك الأسرى وضعف روابطها وما ينجم عن ذلك من انعدام القيم ذات المقاصـــد الإنســـانية والخلقـــية الرفـــيعة، ولســـنا بحاجة إلى ذكر إلى أنه من بعض الظواهر الاجتماعـــية لغسل الأموال هو تعدد الزوجات من فتيات صغيرات السن ومن الفتيات الأجانب وغير ذلك من المظاهر الاجتماعية.

بالإضافة إلى تجارة الرقيق الأبيض دولياً وشبكات الدعارة محلياً والتى هى من جرائم الآداب العامة وأصبحت تمثل المرتبة الثالثة من حيث الجرائم التى تدر أموالاً ملوثة كثيرة بعد الاتجار فى المخدرات وتجارة الأسلحة.

---

(١) انظر بحث جماعى بعنوان غسل الأموال المتحصلة من الجرائم وكيفية التصدى لها، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، دبلوم العلوم الجنائية، مايو ١٩٩٩، ص١٠.

رابعاً : أثر عمليات غسل الأموال على زيادة معدلات البطالة :

لايمكـــن الفصـــل بيـــن عمليات غسل الأموال ومعدلات زيادة البطالة سواء فى الدول المـــتقدمة أو النامـــية، حيـــث أن هـــروب الأموال من داخل البلاد إلى الخارج عبر القنوات المصـــرفية يـــؤدى إلى نقل جزء من الدخل القومى إلى الدول الأخرى ومن ثم لا تستطيع تلك الدولة الإنفاق على الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل.

وتشـــير الـــتقديرات الاقتصـــادية إلى أن خلق فرصة عمل واحدة فى دولة كالولايات المتحدة الأمريكية يحتاج إلى تكلفة تبلغ ٢٥٠ ألف دولار.

ولمـــا كانـــت عملـــيات غسل الأموال تؤثر سلبياً على الاقتصاد المحلى فإن ذلك يؤثر بالتبعية على الموارد اللازمة لتوفير فرص عمل جديدة فى المجتمع[1].

(١) لواء / محمد عبداللطيف فرج، المرجع السابق، ص١١٢.